

Distr.: General
11 October 2010
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٨٦ من جدول الأعمال
نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص مذكرة باللغة الإنكليزية صادرة عن السلطة الانتقالية العليا في مدغشقر بشأن التطورات الأخيرة والمنظورات الجديدة عقب توقيع الاتفاق السياسي بين مختلف الأحزاب السياسية في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ في أنتاناناريفو بهدف إيجاد مخرج للأزمة وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وديمقراطية في مدغشقر (انظر المرفق). وأرجو ممتناً تعميم هذه الوثيقة على من يهمه الأمر.

(توقيع) موديسست راندريناناريافوني

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة
[الأصل: بالإنكليزية]

الفصل الأول

منظورات جديدة للخروج من الأزمة

أولاً - نشأة المنظورات الجديدة

دفع فشل المفاوضات في بريتوريا برئيس السلطة الانتقالية العليا إلى تحمل مسؤولياته لتعجيل عملية حل الأزمة السياسية السائدة في مدغشقر منذ ١٦ شهراً. ولذلك، أعلن فخامة السيد أندري نيرينا راجولينا رسمياً، في الخطاب الذي توجه به إلى الأمة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، أنه لن يكون مرشحاً في الانتخابات التي سينظمها النظام الانتقالي. ويهدف هذا التعهد الرئاسي إلى ضمان حياد الانتخابات المقبلة التي تشكل السبيل الديمقراطي الوحيد لحل الأزمة الحالية.

وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، أعلن الرئيس أيضاً أنه لم يعد رئيس "معسكر راجولينا". ويعلن هذا القرار ببساطة نهاية مفهوم "المعسكرات".

ويشكل هذان القراران الجوهران أساس هذه المنظورات الجديدة لإنهاء الأزمة.

وتقوم هذه المنظورات الجديدة على أربعة محاور محددة في خريطة الطريق التي أعلن عنها الرئيس حين ألقى خطابه في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠:

- ١ - تعزيز النهج القائم على مشاركة الأطراف الملغاشية الذي يهدف إلى حل الأزمة
- ٢ - تعزيز نهج شامل يتيح مشاركة جميع القوى الحيوية للأمة، وبالتالي تجاوز مفهوم "المعسكرات الأربعة"
- ٣ - تشجيع الاحتكام إلى سلطة الشعب السيادية عن طريق تنظيم الانتخابات (الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية) ضمن إطار زمني معقول
- ٤ - بدء عملية صياغة دستور الجمهورية الرابعة عن طريق عقد مؤتمر وطني ولضمان حياد هذه العملية، دعا الرئيس المجتمع المدني ولجنة الحكماء إلى تنسيق تنفيذ خريطة الطريق الجديدة.

ثانياً - إنشاء هيكل مستقلة لتنفيذ المنظورات الجديدة

وجّه الرئيس أندري راجولينا في خطابه يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ نداءً رسمياً إلى جميع المواطنين، رجالاً ونساءً من ذوي النوايا الحسنة، والسياسيين وجميع أفراد المجتمع المدني والطوائف الدينية والقوات المسلحة، للعمل معاً في ما يتعلق بالمبادرات التي اقترحها.

وحقق هذا النداء غايته وأدى إلى إنشاء كيانات حياديين ومستقلين:

- لجنة الحكماء.
- مجلس التنسيق الوطني لمنظمات المجتمع المدني.

وأفادت الجهات المؤسسة أن هذين الكيانات مفتوحان أمام جميع الأشخاص من ذوي النوايا الحسنة، وجميع كيانات المجتمع المدني بدون استثناء وبدون تمييز، من الراغبين بتقديم درايتهم وخبراتهم للمساعدة في حل الأزمة.

١ - لجنة الحكماء

تضم هذه اللجنة شخصيات من ذوي النوايا الحسنة تنتمي إلى خلفيات مختلفة ولا تشغل أي منصب في مؤسسات السلطة الانتقالية.

وعلى هذا النحو، تطوّر الرؤساء السابقون للمؤسسات، ورؤساء الوزارات، وأعضاء الحكومة، وأعضاء المجالس البرلمانية، وضباط هيئة الأركان، والطوائف الدينية، والأكاديميون، ونقابات العمال، وقادة المجتمع المدني، وزعماء القبائل، للمساهمة في إيجاد حل للأزمة. وتقوم مهمتهم الرئيسية على تشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية الملغاشية والإشراف على عقد مؤتمر وطني يضع الأسس الجديدة للجمهورية الرابعة.

ويشرف على لجنة الحكماء حالياً مكتب يرأسه القس رامينو بول من كنيسة يسوع المسيح الملغاشية، والأمين العام السابق للكنيسة المذكورة. وكان هذا القس أيضاً رئيس هيئة "الدستور" خلال المنتدى الوطني عام ١٩٩٢ الذي وضع أسس الجمهورية الثالثة.

والأمين العام كاهن في الكنيسة الكاثوليكية الرسولية.

وانتخبت الجمعية العامة للجنة الحكماء أعضاء هيئة المكتب.

٢ - ائتلاف منظمات المجتمع المدني

نشأ ائتلاف منظمات المجتمع المدني عن توحيد عدة رابطات أو مجموعات من جمعيات المجتمع المدني. وكان هذا الائتلاف يضم لدى إنشائه ١٧ عضواً وبلغ عدد أعضائه ٣٠ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ويشرف على هذا الائتلاف مكتب تنسيق يتألف من سبعة أعضاء شاركت الرابطات أو المجموعات في اختيارهم. وأعضاء مكتب التنسيق واللجنة التنظيمية من الشخصيات المستقلة التي لا تشغل أي منصب تحت سيطرة الدولة.

ويتمثل الدور الأساسي لائتلاف منظمات المجتمع المدني في تنفيذ القرارات التي تتخذها لجنة الحكماء ولا سيما إجراء المشاورات التمهيدية وعقد المؤتمر الوطني.

ومن المهم التأكيد على أن الدولة تتولى فقط تيسير تنظيم هذه المشاورات مع بقائها على الحياد.

ثالثاً - الإجراءات التي يتعين اتخاذها

تسلك هذه الإجراءات اتجاهين:

- إجراء مشاورات مختلفة على الصعيدين المحلي والوطني أو الاجتماعات التمهيدية والمؤتمر الوطني؛
- الاتصال بمختلف القادة السياسيين وكيانات المجتمع المدني للحصول على تأييدهم لعملية حل الأزمة بحيث يتم اعتماد الحل بالإجماع وبتوافق الآراء.

إجراء مشاورات مختلفة على الصعيدين المحلي والوطني

وفقاً للقرارات التي توصلت إليها بالإجماع لجنة الحكماء وائتلاف منظمات المجتمع المدني، يتعين إجراء مشاورتين لجمع المقترحات المتعلقة بمنظورات الخروج من الأزمة وبالمواضيع الرئيسية ذات الصلة بدستور الجمهورية الرابعة.

١ - الحوارات التمهيدية

يشارك في الحوارات التمهيدية، وفقاً للجهات الداعية لها، وهي لجنة الحكماء وائتلاف منظمات المجتمع المدني، السكان في كل من المقاطعات البالغ عددها ١١٩ مقاطعة. وستشكل رؤية هذه المجتمعات المحلية وتطلعاتها العناصر الأساسية لحل الأزمة، وكذلك توصيات الدستور المقبل التي يتعين أن يناقشها المؤتمر الوطني.

٢ - المؤتمر الوطني

المؤتمر الوطني من المطالب الرئيسية لجميع العناصر السياسية المؤثرة في البلد لإيجاد حل ملائم دائم للأزمة الملغاشية. كما سيشكل هذا المؤتمر عملية تحاور وصنع قرار لتحديد التوجهات الكبرى لدستور الجمهورية الرابعة.

ويدعو المجتمع المدني حالياً جميع الحركات السياسية وجميع عناصر المجتمع إلى المشاركة في هذه العملية التشاورية الوطنية التي تعتبر مرحلة هامة من مراحل حل الأزمة.

وسيعقد المؤتمر الوطني في العاصمة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ويتولى تنظيمه المجتمع المدني بمشاركة لجنة الحكماء التي تعمل بالتعاون مع الأحزاب السياسية على تحديد اختصاصات المؤتمر الوطني.

رابعاً - اللجنة الاستشارية الدستورية

يتمثل الهدف النهائي للنظام الانتقالي في إنشاء الجمهورية الرابعة. ويتطلب ذلك صياغة دستور جديد واعتماده. ولهذا الغاية، أنشئت لجنة استشارية دستورية.

وتتألف هذه اللجنة الاستشارية الدستورية من شخصيات تنتمي إلى الأوساط الأكاديمية أو إلى سلك القضاء، وتتمتع بالخبرة في القانون الدستوري وفي العلوم الإدارية. ولا ينتمي أعضاؤها إلى أي حزب سياسي.

ورئيس اللجنة الاستشارية الدستورية هو قاض، السيد فلوران راكوتواريسوا. وقد شغل سابقاً منصب مستشار في المحكمة الدستورية العليا بمدغشقر، وكان سفيراً لمدغشقر في كندا.

ووفقاً للمرسوم رقم ٢٠١٠-٢٧٣ المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، يتمثل دور اللجنة الاستشارية الدستورية في اقتراح مشروع أو مشروعين دستور على الحكومة.

ولأداء هذه المهمة، أنجزت اللجنة الاستشارية الدستورية بالفعل عدداً من الخطوات:

١ - استقاء وتجميع كافة المشاريع الأولية للدساتير وجميع الدراسات الدستورية التي أعدها الأحزاب السياسية وكيانات المجتمع المدني والمواطنون العاديون. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدمت اللجنة ما يصل إلى ٣٢٠ مشروعاً أو دراسة.

- ٢ - جلسات استماع إلى مختلف السياسيين الذين شغلوا مناصب رؤساء للمؤسسات في ظل الأنظمة السابقة: رؤساء الدولة، ورؤساء الوزارة، ورؤساء مجلس الشيوخ، ورؤساء الجمعية الوطنية، ورؤساء المحكمة الدستورية العليا.
- جلسات استماع إلى قادة الأحزاب السياسية، وقادة نقابات العمال، والقضاة، ومختلف الرابطات الذين أعدوا مشاريع الدستور أو وثائق تفكير بشأن المبادئ التوجيهية للدستور المقبل.
- ٣ - تجميع نتائج حلقات العمل المواضيعية والمشاورات الوطنية السابقة التي نظمت منذ إنشاء النظام الانتقالي، وحتى قبل هذه الفترة (الحوارات الوطنية، نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ وحلقات العمل الوطنية، كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وآذار/مارس ٢٠١٠).
- ٤ - صياغة مشروع أو مشروع دستور في إطار المؤتمر الوطني مما سيضع المبادئ التوجيهية الرئيسية لصياغة الدستور الجديد.
- ٥ - تقديم مشروع (أو مشروع) الدستور إلى الحكومة التي ستبت بشأن اعتماد المشروع النهائي الذي سيعرض على الاستفتاء الشعبي وفقاً للمبادئ التوجيهية التي حددها المؤتمر الوطني.

خامسا - دور المجتمع الدولي

إنّ نهج الحوار الداخلي بين الأطراف الملغاشية المتّبع في إيجاد حلّ للأزمة لا يعني أن النظام القائم يرفض دعم المجتمع الدولي في عملية العودة إلى النظام الدستوري. فالسلطات الانتقالية، على العكس من ذلك، تودّ أن تقدّم المجتمع الدولي دعمه للعملية الحالية التي استهلّها المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وهذا الدعم يمكن أن يُتوخى على مختلف المستويات وفي شتى المجالات.

١ - فيما يتعلّق بأعمال ائتلاف منظمات المجتمع المدني:

أعربت بعض كيانات المجتمع المدني عن تخوّفها من أن يؤدي التمويل المتأتي من الدولة إلى المسّ باستقلالها. والمسؤولون في النظام الانتقالي ليس لديهم أي اعتراض إذا قرّر المجتمع الدولي دعم مبادرات منظمات المجتمع المدني.

٢ - فيما يتعلق بالهيئة الانتخابية الوطنية المستقلة واللجنة الاستشارية الدستورية:

وفقا للمراسيم المتعلقة بالهيئة الانتخابية الوطنية المستقلة واللجنة الاستشارية الدستورية، يجوز لهاتين الهيئتين توظيف خبراء استشاريين من الخبراء الدوليين والأجانب. وتؤكد هذه الإمكانية رغبة النظام الانتقالي في الموافقة على الاستعانة بالخبرات الدولية للمساعدة في تنظيم العمليات الانتخابية المقبلة، وكذلك في صياغة الدستور الجديد. وعلى هذا الأساس، استقبلت اللجنة الاستشارية الدستورية البروفيسور غايا باعتباره خبيرا مساهما من المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية. وبالمثل، كانت للهيئة الانتخابية الوطنية المستقلة جلسات عمل مع السناتور الأوروبي بول وبلي.

٣ - فيما يتعلق بالانتخابات:

يسمح قانون الانتخابات للمراقبين الدوليين بالإشراف على الانتخابات في مدغشقر. ولذلك ستكون بعثات المراقبين الدوليين محلّ ترحاب على تراب الجمهورية لكي تتابع العمليات الانتخابية المقبلة.

استنتاجات جزئية

الآفاق الجديدة للخروج من الأزمة ستُنفذ وفق الخطوات التالية:

- ١ - تنظيم المؤتمرات التمهيدية أو المؤتمرات الحلية في كل مقاطعة من المقاطعات الـ ١١٩
 - ٢ - تنظيم المؤتمر الوطني الذي تتمثل مهمته الأساسية في تحديد المبادئ التوجيهية الرئيسية للدستور الجديد للجمهورية الرابعة وفي مناقشة مسائل هامة مثل المصالحة الوطنية
 - ٣ - إعداد اللجنة الاستشارية الدستورية لمشروع أو مشروعين للدستور
 - ٤ - تنظيم استفتاء لاعتماد الدستور الجديد بصورة نهائية
 - ٥ - تنظيم الانتخابات التشريعية الأولى للجمهورية الرابعة
 - ٦ - تنظيم انتخابات رئاسية على أساس الدستور الجديد
- وقد شهد الوضع السياسي في مدغشقر تطورا منذ بداية الحوار بين الرئيس راجولينا والأحزاب السياسية المُلغاشية.

الفصل الثاني

أولا - التطوّرات الأخيرة في عملية حلّ الأزمة

١ - الحوارات التمهيدية

نظّمت لجنة الحكماء وائتلاف منظمات المجتمع المدني حوارات تمهيدية عُقدت في كل مقاطعة من مقاطعات مدغشقر الـ ١١٩ وذلك أيام ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

وشهدت هذه المشاورات مشاركة قطاع واسع من القوى الحية وانضمت في البلاد إليها الأحزاب السياسية. وأعرب المشاركون عن آرائهم بحرية. ومن ثم، جُمع العديد من المقترحات والتوصيات التي ستُعرض على المؤتمر الوطني ضمن عملية لاتخاذ القرارات ستجرى في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ووفقا للأرقام التي أوردتها اللجنة التنظيمية، فإنّ ٢٨ ٠٠٠ شخص شاركوا في الحوارات التمهيدية.

ووفقا لما جاء في المعلومات التي جمعتها لجنة الحكماء وائتلاف منظمات المجتمع المدني، فقد طُرحت المسائل التالية:

- تهيئة بيئة مواتية لنجاح المرحلة الانتقالية، مع الأخذ في الاعتبار بالحقائق الميدانية.
- وضع خارطة طريق للمرحلة الانتقالية.
- وضع قواعد واضحة مقبولة لدى جميع القوى السياسية بشأن تنظيم انتخابات شفافة وحرّة تُراقب وفقا للتوقعات الدولية.
- تحديد المبادئ الرئيسية التي سيتم الاهتداء بها في صياغة الدستور الجديد للجمهورية الرابعة.
- تحديد عملية لتحقيق المصالحة الوطنية وطرائقها الملموسة.

٢ - التنسيق الوطني لمنظمات المجتمع المدني

قامت منظّمتا المجتمع المدني الرئيسيتان، وهما ائتلاف منظمات المجتمع المدني الذي يساند تنفيذ اتفاقات مابوتو وتحالف منظمات المجتمع المدني الذي استهلّ الحوارات التمهيدية مع لجنة الحكماء، بتشكيل مجلس التنسيق الوطني لمنظمات المجتمع المدني. ووفقا للإعلان الصّادر عنهما، فإنّ هذا الجهاز المشترك يوفر لكيانات المجتمع المدني وسيلة للمشاركة بنشاط

في جهود الوساطة بين الأطراف في الأزمة السياسية. وبهذه الطريقة، تستطيع الكيانات أيضا أن تسهم بفعالية في خطوات تحديد الجمهورية.

وقد توصل هذان الكيانان الرئيسيان للمجتمع المدني إلى اتفاق شراكة يتولى بموجبه مجلس التنسيق الوطني لمنظمات المجتمع المدني مهمة القيام بدور الوساطة في التوصل إلى حلّ توافقي للأزمة من أجل تحديد الجمهورية. ويتألف المجلس من سبعة أعضاء أصلاء وعضو منابو واحد عينتهم المنظمات المؤسسة وهم يمثلونها.

ومثلو ائتلاف منظمات المجتمع المدني هم:

- لالاو رانديامامبيونونا، عضو أصيل
- نورو أندريامامونجياريسون، عضو أصيل
- سارج زافيماهوفا، عضو أصيل

ومثلو تحالف منظمات المجتمع المدني هم:

- أريستيد فيلومبناهي، عضو أصيل
- جوزيه راکوتومافو، عضو أصيل
- أندريه راسولو، عضو أصيل

ومثلا اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات (KMF/CNOE) هما:

- إرنست رازافندرايي، عضو أصيل
- فواهانجي راريفيلوسون، عضو منابو

وتتمثل قيم مجلس التنسيق الوطني لمنظمات المجتمع المدني فيما يلي:

- الحفاظ على تماسك ووحدة مجموعة منظمات المجتمع المدني التي بادرت بهذه العملية
- توخي الحياد والتزاهة في جميع مراحل العملية وإزاء المسكين بمقاليد السلطة حاليا والحركات السياسية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين
- التزام أعضاء المجلس رسميا بعدم ممارسة أي وظيفة داخل السلطة التنفيذية
- استقلال المجلس، وخصوصا إزاء أصحاب المصلحة فيه.

٣ - ولادة إطار جديد للحوار بين الأحزاب السياسية

وُضع إطار الحوار بمبادرة من الأحزاب السياسية المدركة لأهمية إيجاد حل يُنهى الأزمة. وفي البداية لم يكن الإطار يضم سوى ٩ أعضاء، ولكنّه حالياً يرحّب بانضمام أكثر من ٥٠ من الأحزاب والجمعيات السياسية المعروفة على الصعيد الوطني.

وجاءت فكرة إيجاد إطار للحوار بين الأحزاب السياسية عندما التقت مجموعتان من الزعماء السياسيين لتبادل المعلومات. وأدرك هؤلاء الزعماء في ذلك الوقت أن لديهم بعض الأهداف المشتركة وهي:

- إيجاد حل للأزمة القائمة

- الحفاظ على المصلحة العليا للبلد

وبذلك قرّروا مواصلة اجتماعاتهم ومناقشتهم من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي.

وعُقد الاجتماع الأوّل لإطار حوار الأحزاب السياسية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ بمشاركة ٢٨ حزبا سياسيا من بينها أطراف تدعم النظام الحالي وأخرى من جانب المعارضة، مثل حزب "TIM" (Tiako I Madagasikara "أحبّ مدغشقر") التابع لرئيس الجمهورية السابق مارك رافالومانانا، الذي مثله أحد المشاركين في تأسيسه وهو السيد راهارينافو أندريانانتواندرو.

وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، توصّل هؤلاء القادة السياسيون إلى اتفاق حدّد أدنى تتمثل نقاطه الرئيسية في ما يلي:

- رئيس المرحلة الانتقالية: أندريه راجولينا

- تشكيل حكومة وحدة وطنية

- السلطة الانتقالية العليا الموسعة والجامعة تتولى مهام برلمان المرحلة الانتقالية

- إعادة تشكيل الهيئة الانتخابية الوطنية المستقلة والمحكمة الدستورية العليا

وأعلن أعضاء إطار الحوار أنّهم لن يتدخلوا في أدوار لجنة الحكماء والمجتمع المدني. ولكنّهم على اقتناع بأنّ الأزمة السائدة في البلد حالياً هي نتيجة لتصرفات السياسيين. ولذلك، فإن مهمة إيجاد حل يُخرج البلاد من المأزق السياسي الراهن ويحترم مصلحتها العليا إنما تقع على عاتق السياسيين.

ثانياً - المصالحة بين الرئيس أندريه نيرينا راجولينا وإطار الحوار

تم يوم الجمعة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ في قصر إيافولوها الرئاسي عرض اتفاق الحد الأدنى على فخامة رئيس السلطة الانتقالية العليا.

وأعلن الرئيس أندريه نيرينا راجولينا، خلال هذا الاجتماع، أنه لا يعارض هذه المبادرة الجديدة بالثناء من الأحزاب السياسية، وهو مستعد لإبرام اتفاق بهذا الشأن. ومع ذلك، فقد شدد على وجوب تركيز المفاوضات أولاً على إعداد الجدول الزمني للانتخابات. وفي ما يتعلق برغبة السكان في اختيار قادهم، قال إن النظام الحالي قد أعطى الأولوية لتنظيم انتخابات عادلة ومنصفة وحرّة وشفافة. فالانتخابات الديمقراطية هي الوحيدة التي يمكن اعتبارها أفضل حل للأزمة السائدة. واقترح الرئيس أيضاً عقد اجتماع مائدة مستديرة لكافة الأحزاب السياسية ولممثلي النظام الحالي من أجل إبرام اتفاق سياسي.

وعُقد الاجتماع الذي حضره أكثر من ٨٠ حزبا سياسيا في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس في مركز إيفاتو الدولي للمؤتمرات.

واستندت المناقشات بالأساس إلى وجود حاجة ماسة إلى وضع جدول زمني للانتخابات وإلى اتفاق الحد الأدنى الذي صاغه أعضاء إطار حوار الأحزاب السياسية.

وانتهى هذا الاجتماع السياسي بتوقيع اتفاق سياسي بين الأحزاب السياسية والمسكين بمقاييد السلطة حالياً. ويشكّل الاتفاق مرحلة هامة في حلّ الأزمة لأنّه أول اتفاق يُبرم في إطار عملية الحوار الداخلي بين الأطراف الملغاشية.

وجرت يوم الجمعة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ مراسم التوقيع على الاتفاق؛ وكانت عدة أحزاب وجمعيات سياسية قد وقّعت عليه بالأحرف الأولى يوم الأربعاء ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠.

ثالثاً - الاتفاق السياسي: الأحزاب السياسية الشريكة والنظام الحالي

إن جميع الأحزاب والجمعيات السياسية الموقعة على الاتفاق السياسي أكدت بالإجماع أن عدم ترشيح السيد أندريه نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية العليا، للانتخابات المقبلة يوفر جميع ضمانات الحياد في إدارة العملية الانتقالية وتنظيم الانتخابات المقبلة.

والجهات المعنية بالاتفاق ترى أيضاً، بالإجماع، أن من الضروري إنهاء العملية الانتقالية في أقرب وقت ممكن، وأن إجراء انتخابات حرة وموثوقة وديمقراطية وشفافة يظل سبيلاً وحيداً لا بد منه لبلوغ هذا الهدف.

وبالتالي فإن الاتفاق السياسي الذي وقعته الأطراف السياسية وقادة العملية الانتقالية في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ يتضمن النقطتين الحاسمتين التاليتين:

- وضع جدول زمني متفق عليه لإجراء الانتخابات
- إنشاء نظام للحكم يقوم على الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية

ألف - وضع جدول زمني متفق عليه لإجراء الانتخابات

أكد جميع المشاركين في الاجتماع السياسي في إيفاتو ضرورة تنظيم الانتخابات في أسرع وقت ممكن لتمكين الشعب صاحب السيادة من التعبير عن خياره. ومن ذلك المنطلق، قررت الأحزاب السياسية بالإجماع أن تجري الانتخابات وفقاً للمواعيد النهائية الإلزامية التالية:

- ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: الاستفتاء على الدستور
 - ١٦ آذار/مارس ٢٠١١: الانتخابات التشريعية
 - ٤ أيار/مايو ٢٠١١: الانتخابات الرئاسية
- وستتيح خريطة الطريق هذه أن يكون مدغشقر رئيس منتخب بحلول ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي هو يوم الاستقلال الوطني.

باء - نظام للحكم يقوم على الوحدة الوطنية

لا يستند الاتفاق السياسي الجديد إلى مفهوم "المعسكرات". بل إلى "شمولية جديدة" متجذرة في هوية كل حزب سياسي. كما يأخذ في الحسبان مقترحات من جهات مختلفة معنية بعملية حل النزاع: الجمهور، الحكماء، المستثمرون الاقتصاديون، الجيش وقوات الأمن، المسكون بزمam السلطة حالياً، وغيرهم.

١ - إدارة العملية الانتقالية

١-١ أُعيد تثبيت السيد أندريه نيرينا راجولينا كرئيس للعملية الانتقالية والدولة.

من النقاط الهامة لهذا الاتفاق السياسي اعتراف جميع الأطراف والجمعيات السياسية بأن يواصل السيد أندريه نيرينا راجولينا ممارسة مهام رئاسة العملية الانتقالية لغاية تنصيب أول رئيس منتخب للجمهورية الرابعة. ومن المهم التشديد على أن بعض الأحزاب السياسية، مثل حزب "TIM" ("أحب مدغشقر")، كانت تعارض بشدة النظام الحالي. ويشكل هذا التوافق في الآراء مرحلة هامة في تطبيع الوضع وعودة السلام الاجتماعي في مدغشقر، لأنه يقلص خطر التراع الذي يسم المرحلة الانتقالية.

وتتضمن "الشمولية الجديدة" أيضا مسؤولية مشتركة للأحزاب السياسية وللمن يمسكون حاليا بزمام السلطة لإدارة شؤون الدولة خلال الفترة التي تسبق الانتخابات. ويشير الاتفاق كذلك إلى عدة نقاط تفسر إقامة "نظام للحكم يقوم على الوحدة الوطنية".

٢-١ حكومة وحدة وطنية

سيرأس الحكومة رئيس وزراء يعينه رئيس العملية الانتقالية من بين الأشخاص المؤهلين الذين تقترحهم الأحزاب السياسية بالاتفاق فيما بينها. ويعيّن الرئيس أعضاء الحكومة بناء على اقتراح رئيس الحكومة من بين الأشخاص المؤهلين الذين تقدمهم الأحزاب السياسية. وتتيح آليات التعيين المذكورة التقريب ما بين الأحزاب السياسية من أجل تشكيل الحكومة الجديدة.

٣-١ البرلمان الانتقالي

سيكون البرلمان المقبل الذي سيُشكل في إطار العملية الانتقالية مكوّنًا من مجلسين: المجلس الأعلى للعملية الانتقالية ومجلس الشيوخ. وستعكس الهيئة التشريعية للعملية الانتقالية تنوع الأطراف السياسية الفاعلة في مدغشقر.

وستتحول "السلطة العليا للعملية الانتقالية" الحالية إلى "المجلس الأعلى للعملية الانتقالية"، وسيُفتح باب الدخول للأشخاص المؤهلين الذين تقترحهم الأحزاب والجمعيات السياسية التي وقّعت الاتفاق السياسي. وسيُمثّل في مجلس الشيوخ جميع الأحزاب والجمعيات السياسية التي وقّعت الاتفاق السياسي. والمهمة الأساسية للبرلمان هي مناقشة وإقرار النصوص

التشريعية بشأن عدة نقاط هامة يجب النظر فيها خلال العملية الانتقالية مثل العفو العام، وقانون الأحزاب السياسية، والتحسينات التي يمكن إدخالها على القانون الانتخابي.

أما مؤسسات الدولة الأخرى، مثل المحكمة الدستورية العليا والهيئة الانتخابية الوطنية المستقلة، على وضعها الحالي. ومن جانب آخر، سيجري تعزيز تمثيل الأحزاب السياسية ضمن الهيئة الانتخابية الوطنية المستقلة.

٢ - الانضمام إلى العملية التي بدأها المجتمع المدني والمشاركة في المؤتمر الوطني

يُظهر الاتفاق السياسي أن الأحزاب السياسية مستعدة للانضمام إلى مبادرات المجتمع المدني في عملية إيجاد حل للأزمة. بيد أنه يحث المجتمع المدني على احترام الحياد وعدم الانحياز حين إجراء الوساطة.

ولا يعرقل الاتفاق السياسي عقد المؤتمر الوطني. ولكن الموقعين يدعون المجتمع المدني إلى العمل مع الأحزاب والجمعيات السياسية على تحديد اختصاصات المؤتمر الوطني. ويقترح الاتفاق بعض المواضيع من أجل مناقشتها في هذا المجمع الأساسي، كما يقترح المنهجية التي ستضمن نجاح هذه المساعي.

وبناء على ذلك، يُقترح أن يقوم المؤتمر الوطني بمناقشة وتقديم بعض القرارات بشأن مواضيع متعددة تشمل:

(أ) دستور الجمهورية الرابعة (الأنماط والأنظمة)؛

(ب) العفو العام؛

(ج) المصالحة الوطنية؛

(د) قانون المعارضة؛

(هـ) علمانية الدولة؛

(و) الإفلات من العقاب؛

(ز) المحكمة القضائية العليا؛

(ح) رسم الحدود الإقليمية؛

(ط) الشمولية فيما يخص التكافؤ؛

(ي) الأعراف الخاصة بحل مسألة انعدام الأمن؛

وتشمل النصوص الأخرى التي ينبغي استعراضها:

(أ) قانون الانتخابات؛

(ب) قانون الاتصالات؛

(ج) قانون المنافسة التجارية؛

(د) قانون الأحزاب السياسية وتمويلها.

وفيما يخص الدستور والعفو العام، فإن هاتين النقطتين أساسيتان لإخراج البلد من الأزمة. لذا يُترك للمؤتمر الوطني تحديد المبادئ التوجيهية لصياغة الدستور الجديد ووضع الأسس لقانون العفو العام.

٣ - المصالحة الوطنية

أكدت الأطراف الموقعة ضرورة تفعيل المصالحة الوطنية. وستُنشأ على إثر المؤتمر الوطني لجنة للمصالحة الوطنية ستحدّد خطط عملها بنفسها.

وفي هذا الصدد، ستُعرض على الهيئات التداولية (المؤتمر الوطني، القضاء المختص، برلمان العملية الانتقالية) تدابير للتهدئة مثل الإفراج عن السجناء السياسيين، والعفو العام، وإعادة فتح مراكز وسائط الإعلام التي أغلقها الرقابة. وتلتزم السلطات الانتقالية باحترام وتطبيق القرارات التي تتخذها هذه الهيئات.

٤ - الانضمام إلى الاتفاق السياسي

يدخل الاتفاق السياسي حيز النفاذ بتاريخ توقيعه، ويبقى مفتوحا لانضمام جميع الأحزاب والجمعيات السياسية التي شاركت في مفاوضات الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠.

ويُعدّ توقيع الاتفاق السياسي بين الأحزاب السياسية والنظام الحالي خطوة هامة نحو حل الأزمة الحالية. وهو يبيّن استعداد جزء كبير من المجتمع الملغاشي للمضي قدما ووضع حد لهذا النزاع السياسي. ويُظهر الاتفاق السياسي أيضا، من خلال الوقائع، أن الأطراف الفاعلة السياسية تدرك الحاجة الماسة إلى الاستناد إلى القيم الأساسية لاجتماعنا، وهي التضامن والحوار.

رابعاً - يوم تاريخي: ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠

جرت مراسم توقيع الاتفاق السياسي في مركز إيفاتو الدولي للمؤتمرات. وحضر المراسم جميع القوى الحية للأمة، والهيئات الإدارية مثل القوات المسلحة والجهاز القضائي والإدارة المدنية. وحضر أيضا هذا الحدث التاريخي ممثلون دبلوماسيون من دول أجنبية شملت السنغال وإسبانيا وتركيا وفرنسا. وباختصار، جاء نحو ١٥٠٠ شخص إلى المركز الدولي للمؤتمرات ليشهدوا ويدعموا هذا الحدث التاريخي الذي سيشكل مستقبل الأمة.

وهذا اليوم تاريخي أيضا لأنه يجسد استعداد السياسيين في مدغشقر للتغلب على خلافاتهم وخصامهم من أجل المصلحة العليا للأمة، مع تعزيز التلاحم والتضامن الوطني الذي بات هشا منذ بداية الأزمة. وبالفعل، فإن الصورة الأبرز لهذا اليوم تتجسد في المثال الذي أبداه السيد أندريانانتواندرو راهارينايفو، المتحدث باسم حزب "أحب مدغشقر" (حزب الرئيس السابق مارك رافالومانانا). وكان السيد راهارينايفو في الواقع العضو الوحيد في مكتب هذا الحزب الذي قاد حركة المعارضة ضد النظام الانتقالي منذ بداية الأزمة.

وقد اختار أعضاء "إطار الحوار" هذا القائد البارز في الحزب المذكور لقراءة إعلان الأحزاب السياسية، حيث وجه في خطابه دعوة مؤثرة إلى الطبقة السياسية بشكل عام، وإلى الشعب، من أجل توحيد القوى والعمل معا على إخراج البلاد من الأزمة. ودعا أيضا رؤساء الدولة الثلاثة السابقين إلى متابعة طريق المصالحة التي فتحتها الموقعون على الاتفاق. ومن المهم أيضا ملاحظة أن حوالي ٤٠ برلمانيا من أعضاء الحزب كانوا يحضرون المراسم ويثبتون بذلك قيادة المتحدث باسم الحزب.

وعلاوة على ذلك، يشمل معظم الأحزاب السياسية الموقعة على هذا الاتفاق أحزابا سياسية قدمت مرشحين للانتخابات الرئاسية الماضية التي جرت في عام ٢٠٠٦. وكانت هذه الأحزاب أيضا أنشط الأحزاب التي أدارت الحياة السياسية على مدى السنوات الخمس الماضية، مثل حزب "آفي" المناصر لرئيس الدولة ورئيس الحكومة السابق نوربرت لالا راتسيراوهونانا، وحزب "أحب مدغشقر" المناصر للرئيس السابق مارك رافالومانانا، وحزب AKFM - FANAVAOZANA المناصر لنائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الخارجية بي هاسينا أندريامانجاتوس، وحزب ليذر - فانيلو المناصر للراحل هيريزو زازايماهاليهو، والحزب الاشتراكي الديمقراطي لوحدة مدغشقر المناصر لرئيس الجمعية الوطنية السابق جان لاهانيريكو، وحزب مالاغاسي تونغساينا المناصر لمحافظة مدينة تاماتاف السابق رولان راتسيراكا. ووقعت على الاتفاق أيضا الأحزاب التي أعلنت بالفعل عن تسمية مرشحين للانتخابات المقبلة: حزب الحركة الديمقراطية الشعبية في مدغشقر المناصر لنائب رئيس

الوزراء السابق بييرو راجوناريڤيلو، وحزب مامافيسوا المناصر للرئيس السابق لمجلس الشيوخ راجيميسون راكوتوماهارو، وحزب RPM المناصر للوزير السابق والنائب جيلبرت راهاريزاتوفو. ووقعت على الاتفاق أيضا الجمعية السياسية التي أنشأها آندريه نيرينا راجولينا في فترة ترشيحه لمنصب محافظ العاصمة.

وختاما، فإن الموقعين على هذا الاتفاق السياسي شرعوا بالفعل في فتح حوار مع الأحزاب والجهات التي لم توقع بعد على الاتفاق. وقد عُقد اجتماع مع السيد فيتيسون راكوتو آندريانيرينا من "معسكر" رافالومانانا لشرح العملية التي بدأها إطار الحوار. وإلى جانب ذلك، فإن فتح الاتفاق أمام الحركات السياسية الأخرى يشكل من الآن فصاعدا أولوية بالنسبة للموقعين.

خلاصة

من الممكن، بتاريخ كتابة هذه المذكرة، الإعلان عن أن العملية التي تجري بين الأطراف الملغاشية بهدف حل الأزمة قد بدأت فعليا وأنها على الطريق الصحيح.

وسيكون إبداء الدعم أو مجرد التشجيع من المجتمع الدولي بمثابة إشارة قوية ستسمح بالتحرك قدما بسرعة نحو انضمام جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى العملية. وعلى أية حال، يُلاحظ في الوقت الحالي أن أغلبية واسعة من الأحزاب السياسية التي لها تأثير كبير في الخطوة الانتخابية تدعم بقوة الاتفاق السياسي.